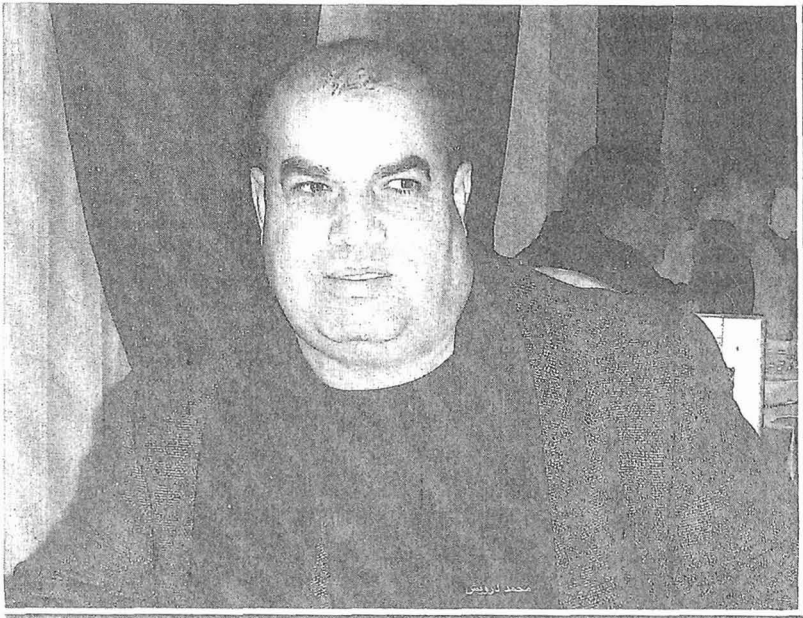


# تعليم

## محمد درويش الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي تحتاج الجامعة المغربية لقرار سياسي لحل قضية الإشكال اللغوي



محمد درويش

الترتيب العالمي للجامعات يتم عبر مقاييس متعددة وعلى رأسها المقياس اللغوي، كما يقع في أمريكا بخصوص الإنجليزية وفي الصين بالنسبة للغة الصينية، وفي إسبانيا بالنسبة للغة الإسبانية، ولذلك فإن تطور المنظومة التعليمية المغربية يجب أن يواكبه تطور حقيقي للمنظومة اللغوية

أحمد أمشكح

هذه الفلحة مع صندوق التقاعد وليس مع الصندوق المهني للتقاعد، لأنه من المخجل أن يتقاضى الأستاذ الباحث تقاعدا لا يزيد عن 3500 درهم، ثم هناك مشكل الترقية الذي يعاني منه الأساتذة الباحثون، الذين منهم من يضطر للاقتراض في انتظار تسوية ترقبته الجامدة لسنوات، ولا أريد أن نفوتني أن أنكر بورش النظام الأساسي الجديد، وفي اعتقادنا فإن كل المشاكل التي يعاني منها الأساتذة الباحثون تعود للنظام الأساسي لسنة 1997، ومطلبتنا اليوم هو مراجعة هذا النظام بطريقة عقلانية تجعل مسار الأستاذ الباحث واضحا علميا وإداريا.

هل نتفقون أن الرضعية الحالية التي يعيشها الأساتذة الجامعيون تجعلهم جامعين للمساهمة الفعالة في هذا الإصلاح؟

● الأساتذة الجامعيون، كما جمع المغربية، يدافعون عن المصلحة العامة للبلاد، ولا يجعلون المصلحة الشخصية أمامهم، وأظن أن المجتمع يعترف للأستاذ الجامعي بهذه الخصلة، ومنذ سنوات ولظروف لا تليق بالعمل الجامعي وفي مؤسسات نعرفها جميعا، اضطرت الأساتذة الجامعي للعمل وللعبء، أما الآن وقد تغيرت الظروف بالمقارنة مع الماضي، فأنتي متأكد أن الأساتذة الباحثين سيعملون على إحراج هذا الإصلاح وتظويره، إلا أنه لا يقل - وكما قلت قبل قليل - أن تظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية قاسية، حيث تحد من جانب آخر من إعطاءات الأستاذ وإبراز قدراته في تطوير المنظومة التعليمية في الأسلاك الجامعية، فقطاع التعليم العالي بالخصوص هو القطاع الوحيد الذي لم يكن له أن يهتم به اجتماعيا على اعتبار أن السياسات السابقة كانت تعتبر الأستاذ الباحث من الأخر العليا، والحال أن وضعه الاجتماعي والاقتصادي مغاير لنظرة المجتمع والدولة، فإذا كانت مؤسسة محمد السادس تقدم خدمات متميزة لأسرة التربية والتعليم، فإنها غير كافية.

● ما هو تعليقك عن بعض الأرقام التي جاءت في تقرير حول الجامعة المغربية يقول إن حوالي 55 في المائة من الأساتذة الجامعيين لا يشترن إلا أبحاث، وأن 70 في المائة غير راضين عن وضعهم المهني؟

● إنكم تشيرون إلى التقرير الذي أعدهم الباحث السوسولوجي محمد الشراوي، فصدقوني إن هذا الأمر هذا صحيح، إنني أعرف كيف تم إنجاز هذا التقرير، وقد وقعت بالمؤسسة التي اشتغل بها وهي جامعة محمد الخامس باكدا على أن كان يوزع الاستمارة بلغة في العربية، واعتقد أننا لم نصل بعد في المجتمع المغربي للثقافة المستعملة لقراءة الواقع، ثم إنّه من غير المعقول أن تكون جامعة مغربية قضت تجارب تعليمية منذ 1958 أن يكون الرقم الذي قدمه الأستاذ الباحث صحيحا، لأن هذا الرقم سيكتبه الواقع الذي تعيشه المؤسسات التعليمية والأساتذة الباحثون، إنني لا أتفق في أن 70 في المائة من الأساتذة الباحثين يريدون مغادرة مهنتهم، على الرغم من أن ظروف البحث والتحصين العلمي ليست غاية في التميز... وبالتالي فما جاء في التقرير أومر إيجابية غير أنه في بعض أمور يجب أن يعاد فيها النظر، فلا يقل أن يقدم الطبيب والعامل والمحاسي على الأستاذ الجامعي الباحث دون أن ينتبه إلى ذلك الخلط بين المهنة الحرة والعمومية.

والذي نقصد به مشروع مرسوم حول السلك الثالث والذي سيستفيد منه الباحثون والباحثات، وهو المرسوم الذي وقعته الوزير، وهو اليوم بالمناصفة وفي إطار تتبعنا لمسار هذا الملف، وزارة تحديث القطاعات، وهاته الأخيرة بعته بدورها إلى وزارة المالية، وننتظر اليوم أن يقدم مجلس الحكومة ثم إلى مجلس الوزراء، واعتقد أن هذا المرسوم يعول عليه كل الأساتذة الباحثين لأنه يهم شريحة كبيرة من الباحثين الذين ضاعوا في سنوات ظلمنا، وهم الباحثون والباحثات الذين خصصت منهم سنوات من العمل وفي شروط قاسية.

والملف الثاني يهم الدكتوراه الفرنسية، وهناك من الأساتذة من توصل منذ غشت وشنتير بقراراتهم في هذا الموضوع، وهناك ملف آخر تناصت بخصوصه النقابة حوالي 20 سنة، ويتعلق الأمر بوضعية المدارس العليا للأساتذة، وقد دعونا إلى نقل هذه المدارس إلى الجامعات وصدر القانون بهذا الشأن في الجريدة الرسمية خلال يوليوز الماضي، ومنتظر صدور نصين تنظيميين لتفعيل هذا النقل، بحيث أصبحت المدرسة العليا للأساتذة مؤسسة من المؤسسات الجامعية، ومنتقد أن هذه فكرة نوعية في المغرب حقيقها الأساتذة والنقابة والوزارة، كما أن هناك ملف آخر يهم ثلاث سنوات كاساتذة للتعليم العالي، وقد وقع السيد الوزير مرسوما بهذا الشأن، وهناك أيضا ملف آخر يؤرقنا جميعا ومن غير المعقول في المغرب أن يعيش بعض الأساتذة مشاكل من نوع خاص، واقتصد بالخطبة الأساتذة الذين لم يكونوا مغاربة وتحسنوا وإسمهوا في تطوير الحياة العامة في الجامعة المغربية، لكنهم اليوم يتقاضون تقاعدا يندى له الجبين، وقد ناقشنا هذا الموضوع مع الوزارة المغربية ونبحث عن الحلول المناسبة لتسويته، وقد اقترحنا ربط نظام تقاعد

اللغوية في المغرب، لأنها تساهم في إنتاج مغربي مشوه لغويا. ● ألم يخصص البرنامج الذي وقعته الحكومة مع رؤساء الجامعات شفا لمعالجة إشكالية اللغة في المغرب؟ ● لا استحق الأمر لأننا ننتظر كلمة المجلس الأعلى في الموضوع، لأننا أيضا نطالب الحكومة بأن تتخذ قرارا جريئا في القضية اللغوية بالمغرب، فطعمون أن الترتيب العالمي للجامعات يتم عبر مقاييس متعددة وعلى رأسها المقياس اللغوي، كما يقع في أمريكا بخصوص الإنجليزية وفي الصين بالنسبة للغة الصينية، وفي إسبانيا بالنسبة للغة الإسبانية، ولذلك فإن تطور المنظومة التعليمية المغربية يجب أن يواكبه تطور حقيقي للمنظومة اللغوية، وذلك حتى يستطيع الباحث المغربي أن يصل للعالم عبر اللغة المتداولة على الصعيد العالمي، وسنظل آخر الجامعات الدولية لأن منظومتنا اللغوية لم تتطور، ولذلك فإنه يجب تطوير المنظومتين المرعجتين ببعضهما البعض.

وعلى هذا المستوى، فمن الأكد أن النقابة تنتظر ما سيقدم عليه المجلس الأعلى للتعليم، وأذلك سيكون لنا رأي بخصوص القرارات المتخذة والاستراتيجية التي ستخدها الحكومة والوزارة على وجه الخصوص. ● بالإضافة إلى الشق اللغوي في موضوع تطوير المنظومة التربوية والتعليمية، ما هي الملفات التي تعتقدونها أنها تشكل أولوية لإصلاح التعليم الجامعي؟ ● إن النقابة الوطنية للتعليم العالي عقدت مؤتمرها الأخير الذي ركز على عدة ملفات، وأبنتقت أنه لجنة إدارية ومكتب وطني، وتدارس هذا الأخير الملف العطلتي للنقابة وتم تحيينه وطالبنا باجتماع مع وزير التعليم العالي وتمكننا من اللقاء ب يوم 30 يونيو 2009، وخلال الاجتماع تدارسنا كل القضايا التي تهم التعليم العالي ومرآكز البحث، وبالنسبة للملف اللغوي فإنه قسم إلى العديد من المحاور، منها على سبيل المثال ما نسميه بـ"ما هو في طور الإنجاز"

في الأسلاك الجامعية على الإجازة والماستر والدكتوراه، وقد بدل الأساتذة الجامعيون مجهودات كبيرة في تطوير المنظومة الجامعية في ظروف صعبة، غير أن تطبيق الإصلاح يقتضي مصاحبة الدولة في كل البرامج بتوفيرها الإمكانيات المادية وتشجيع الأساتذة الباحثين على تبادل الخبرات، وتطبيق ما تقتضيه التطورات من شروط التدريس بكل تفاصيل البنية التحتية وتوفير الأساتذة والإمكانيات... إذا توفرت هذه الأمور فلن تكون إلا مطمئنين للإصلاح.

● في الحديث عن المنظومة التربوية، هناك إشكالات كبيرة تتعلق باللغة التي يدرسون عليها من الشعب باللغة العربية ثم يضطرون لمتابعها باللغة الفرنسية في الأسلاك الجامعية، إلا يعني الأستاذ مثلاً يعاني الطالب، وما هو تصور النقابة لحل هذا الإشكال؟ ● إنكم تطرحون هذا المشكل في تزامن مع عقد المجلس الأعلى للتعليم لدورة خاصة حول اللغة، والنقابة الوطنية للتعليم العالي تعتقد أن منظومة التعليم العالي تعاني من المشكل اللغوي، والأكثر من هذا، فإن المجتمع المغربي يعاني من الإشكال اللغوي، حيث إننا لا نلتقي للغة العربية ولا الفرنسية ولا الإنجليزية، ولا نتقن حتى الدارجة المغربية، بل أننا نلاحظ أنها تنخر من الداخل بسبب الإهمال. واعتقد أنه يجب أن نراجع سياستنا الإعلامية، فلاحظوا هناك الترجمات التي تصد الذوق اللغوي حتى بالنسبة للدراسة المغربية التي أصبحت لدى البعض دراجات، أما عن التعليم العالي فمن غير المعقول أن يتلقى التلميذ تعليمه باللغة العربية ثم يتابعه باللغة الفرنسية، وهذا ما يؤدي إلى تضاد بين لغته العربية التي تعلم بها على الرغم من ضعف إرثها، وبين اللغة الأجنبية الأخرى التي سيتابع بها وهذا دراسته في المرحلة الجامعية، وهذا الأمر يعاني منه بطبيعة الحال السادة الأساتذة في جميع المستويات، ولذلك يجب أن تكون لنا جرة سياسية غير مسبوقة لاتخاذ قرار في المسألة

بداية كيف استقبلت كتابة وطنية للتعليم العالي ما جاء به الإصلاح الجامعي، خصوصا وأن هذا الإصلاح يساوي 12 مليار درهم؟ ● لا بد أن نشكر "الأيام" على اهتمامها بملف التربية والتعليم عموما، وإجابة عن سؤالكم دعني أقول لك إن نقابة التعليم العالي تتابع باهتمام كبير هذا الدخول الجامعي بالنظر للمستجدات التي يعرفها، حيث وقعت الدولة مع السادة رؤساء الجامعات اتفاقية وفق عقود وبرامج تربط الاتفاقية وفيها التزام من الطرفين

بأن توفر إمكانيات مالية وشريية وتخصيص مناصب مالية جديدة، واعتقدت ذلك أن هذا الأمر جاء استجابة لمطلب النقابة الوطنية للتعليم العالي، بحيث كانت تطالب بتوفير الإمكانيات المالية لتوفير شروط إنجاز الإصلاح، وإذا كان صحيحا أن هذا الأمر قد تأخر قليلا، لأن الدولة قد التزمت في بداية الإصلاح سابقا بتوفير الإمكانيات وتخصيص ميزانية خاصة بتطوير التعليم العالي بالمغرب، إلا أن هذا الأمر لا يتم للأسف في سنوات سابقة، ونسجل بذلك هذه التطورات بإيجاب وتتمنى أن يتوفر ترشيد الحكامة والعقلنة في صرف هاته الميزانيات، كما تتمنى أن تقوم الدولة بتسهيل المساطر المالية خاصة باليات الجامعات التي تصرف بتعقيدات تعرقل عمليات وأوراش البحث العلمي في المغرب، فالعقلنة في صرف هاته الميزانيات، كما تتمنى أن تقوم الدولة بتسهيل المساطر في صرف الميزانيات، مع وضع اليات المراقبة المصاحبة لهذه العملية لتسهيل العمل.

● الإصلاح جاء برزنام مالية مستحزما، لكن لا تعتقدون أن الإصلاح الجامعي لا يحتاج فقط للميزانيات مع العلم أن هناك العديد من المعنيين الذين يعتبرون أن الامتياز بطرق التدريس ضروري؟ ● لقد انخرط المغرب في سنوات مبكرة في المنظومة الدولية واعتمد